دور التمويل المصرفي في توفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

إعداد الباحث
أحمد رأفت محمود الطاهر بدران

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على دور التمويل المصرفي في توفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جمهورية مصر العربية، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، ولقد تم تصميم أداة للقياس عبارة استبيان تم توزيعه على عينة عشوائية طبقية من العاملين لدى تلك الشركات، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لاختبار فرض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية وأثر للتمويل المصرفي في توفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالتمويل المصرفي لما له من أثر مباشر في توفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

Abstract

The study aimed to identify the role of transparency and disclosure as one of the requirements of the governance of Egyptian institutions in achieving administrative excellence in the Egyptian electricity companies. The descriptive analytical method was used questionnaire was designed and distributed to a random sample of employees of these companies. The study concluded that there is a positive relationship and the impact of transparency and disclosure as one of the requirements of corporate governance in achieving the managerial excellence of these companies. The study recommended the need to increase attention to transparency and disclosure as one of the requirements of corporate governance What it has a direct impact on achieving management excellence with the Egyptian electricity companies.

أولا: الدراسات السابقة

١- دراسة (Greenwooda et. Al., 2014) بعنوان: تحديد أثر زيادة التمويل المصرفي على التنمية الاقتصادية

هدفت الدراسة إلى البحث في إمكانية التمويل المصرفي في تفعيل برامج التنمية الاقتصادية، ومعرفة دور زيادة التمويل المصرفي في زيادة معدل التنمية الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى التمويل المصرفي يساهم بدرجة كبيرة في تغيير معدل التنمية الاقتصادية، أن زيادة عن الأنشطة التنفيذية وتركها لمؤسسات حكومية لها استقلالية مالية وإدارية، التخلي عن التمويل المصرفي للمؤسسات خاصة التي تعمل وفق مبادئ وآليات واضحة يؤدي إلى تفعيل برامج التنمية الاقتصادية حيث توجد علاقة قوية بين معدل النمو التمويل المصرفي ومعدل صافي الربح ومعدل دوران الأصول الاقتصادية.

٢- دراسة (Wu&Shen, 2014) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للقطاع المصرفي: الدوافع للتمويل المصرفي

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير السياسة النقدية والسياسة الائتمانية علي القطاع المصرفي، وكذا تقييم أداء القطاع المصرفي وتقييم سياساته التمويلية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع المصرفي ، والتعرف على مصادر التمويل الداخلية للبنوك وطبيعة تحملها للمسؤولية الاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى انخفاض القدرة على توفير مصادر تمويل في الأجل الطويل، يوجد تأثير للسياسة النقدية والسياسة الائتمانية علي القطاع المصرفي، وأن هناك ضعف في أداء القطاع المصرفي وسياساته التمويلية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع المصرفي ، وأن التمويل المصرفي للبنوك لا يدل على كفاءة تحملها للمسؤولية الاجتماعية، ارتفاع قيمة فوائد القروض نتيجة عدم توافر الأموال الخاصة وكذلك نتيجة التمويل الخارجي.

٣- دراسة (الشمري، ٢٠١٥) بعنوان: التمويل المصرفى لمشروعات البنية الأساسية بنظام مشاركة القطاع العام والخاص.

هدفت الدراسة إلى معرفة دورالتمويل المصرفى على مشروعات البنية الأساسية بنظام مشاركة القطاع العام والخاص، وكذلك معرفة الأشكال المختلفة للشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى الطبيعة المعقدة للاستثمار وطرق الاستثمارات المتطورة في الأسواق المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دور هام للتمويل المصرفى على نمو مشروعات البنية الأساسية بنظام مشاركة القطاع العام والخاص، وأن نسبة كبيرة من المستثمرين المؤسسين للمشروعات تعتمد في توفير رأس المال لمشورعات من خلال الشراكة، وبينت الدراسة أن هناك أهمية كبيرة للشراكة حيث تعتبر مشروعات البنية الأساسية الحد الفاصل بين الدول المتقدمة والنامية وبتداخلها مع قطاعات أخرى من أجل تطويرها.

٤- دراسة (شغلان، ٢٠١٥) بعنوان: الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى اقامة مشروعات البنية الاساسية : دراسة للاقتصاد الليبى

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص في النهوض بالبنية التحتية الليبية، وكذلك التعرف على أبعاد الشراكة والآثار الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تنتج عنها، وتحديد أوضاع البنية التحتية في ليبيا والإصلاحات الضرورية من أجل تسهيل عقود الشراكة.

وتوصلت الدراسة إلى أن عقود الشراكة تمثل أحد أهم البدائل التمويلية التي توفر للحكومة مخرجا لأزمة إعادة بناء وتجديد البنية التحتية في ليبيا، وكذلك بينت الدراسة وجود دور هام للحكومة من خلال الشروع في تطبيق المزيد من الإصلاحات من أجل تذليل العقبات التي قد تقف في وجه عملية الشراكة.

٥- دراسة (Salazar & Katigbak, 2016) بعنوان: التمويل المصرفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص

هدفت الدراسة إلى بيان مدى دور التمويل المصرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، وتحديد دور التمويل المصرفي في تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في الواقع العملي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور هام للتمويل المصرفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، وأن تطوير الآليات التي تساعد عند استخدامها في زيادة التمويل من خلال المشاركة يساهم في الحد من المعوقات والمخاطر التي يمكن أن تواجه التمويل بالمشاركة في المشروعات ذات الأجل الطويل، وأن التمويل بالمشاركة يعد من أهم طرق التمويل التي تحقق دور التمويل المصرفي في التعاون بين القطاع العام القطاع الخاص، وبينت الدراسة أن توفير التمويل بالمشاركة يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة وعدم الحاجة إلى وجود ضمانات.

٦- دراسة (حسن، ٢٠١٧) بعنوان: عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وتحديد طبيعة العلاقة بين قطاع هيئات الحكم المحلي من جهة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى.

وتوصلت الدراسة إلى أن عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تساهم في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، وأن الشراكات الموجودة حالياً بين الهيئات المحلية من جهة وشركات القطاع الخاص والمنظمات الأهلية من جهة أخرى بعضها ناجح والآخر أقل نجاحاً، وبينت الدراسة أن إتباع ألية لنقل عبء تمويل ومخاطر التشغيل التجاري الخاصة بهذه المشروعات إلى عاتق القطاع الخاص يسمح للإدارة من ناحية من مواصلة حركة التنمية والبناء دون إحداث عجز في الموازنة العامة.

٧- دراسة (Villani et. Al., 2017) بعنوان: إدراك القيمة المضافة للشراكات بين القطاعين العام والخاص: دراسة حالة مقارنة

هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك معرفة دور القطاعين العام والخاص في تحقيق قيمة مضافة لكل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وتحديد طرق تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

وتوصلت الدراسة إلى وجود بعض الآليات التي تساعد على زيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك وجود حاجة إلى تطوير آليات الشراكة للوصول إلى مستوى مرتفع لتحقيق الشراكة المستمرة، وبينت الدراسة أن وجود الشركة بين القطاعين العام والخاص يحقق الأهداف المشركة لكل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك يمكن تحسين مستوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تطوير السياسيات وتحسين الكفاءات الموجودة وإنشاء وحدات متخصصة داخل الإدارات العامة وزيادة الكفاءات الإدارية في كل من القطاع الخاص والقطاع العام تؤدي إلى نتائج أفضل في المستقبل ولها دوراً رئيسياً في تطوير ونجاح الشراكة.

ثانيا: مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة بصفة أساسية من خلال التساؤل الرئيس التالي:
ما مدى دور التمويل المصرفي في توفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

ثالثا: فرض الدراسة

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتمويل المصرفي على توفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

رابعا: أهداف الدراسة

١. التعرف على مدى الاهتمام بمفهوم التمويل المصرفي كمدخل لتوفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
٢. تحديد العلاقة بين التمويل المصرفي وتوفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
٣. معرفة أثر التمويل المصرفي على توفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
٤. تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تفيد القيادات الإدارية في البنوك والوزارت المصرية محل الدراسة، والوزارات المعنية، والمهتمين بهذا المجال.

خامسا: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من موضوعها العلمي وكذلك من مجال تطبيقها عملياً، ويمكن توضيح ذلك من خلال المحورين الآتيين:

أ. الأهمية العلمية:

١. تساعد في التعرف على مفهوم التمويل المصرفي ومعرفة متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
٢. يعتبر الربط بين موضوع التمويل المصرفي وتوفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المواضيع الهامة، لذا يمكن أن تساهم الدراسة في إمداد المكتبة العربية عموماً والمكتبة المصرية خصوصاً بالمعارف حول تلك الموضوعات.

ب. الأهمية التطبيقية:

١. يتم تطبيق هذه الدراسة على البنوك ووزراة الاستثمار ووزارة المالية في جمهورية مصر العربية وهى القطاع الأكبر الذي يقدم خدمات التمويلية للمواطنين باعتبارها تمثل قطاعاً هاماً واستراتيجياً.

٢. تواجه بعض البنوك المصرية العديد من المشاكل التي تؤدي إلى ضعف مستوى الخدمات، الأمر الذي يتطلب التركيز عليها والبحث عن الطرق والأساليب التي تؤدي إلى تحقيق التميز من خلال الشراكة.

الجزء الثاني: الاطار النظري

أولاً: **التمويل المصرفي**

يعد التمويل المصرفي من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل المصرفي على المؤسسات، وذلك نظرا للخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات، فقد تواجه مجموعة من المعوقات والمشكلات التمويلية التي تعيق عملها.

أ. مفهوم التمويل المصرفي:

تعبير عن الطرق المختلفة التي تستعملها البنوك لتمويل المشروعات الجديدة على أساس أن التسديد سيكون من الدخل المتوقع تحقيقه من هذه المشروعات .
مشروع مستقل يقوم الاعتبار الأول في تمويله علي التدفق النقدي المتوقع منه مع تحمل المشاركين في المشروع لأية أخطار غير مقبولة من البنك.

١. عبارة عن تمويل وحدة اقتصادية محددة ينظر فيها البنك بصورة أساسية إلى التدفقات النقدية والعائدات المتوقعة كمصدر لتسديد التمويل المقدم كما ينظر إلى أصول هذه الوحدة كضمانة عينية.
٢. البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة".
٣. توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

٤. مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المختلفة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.

ويعرف الباحث التمويل المصرفي بأنه عبارة عن توفير حجم من الأموال اللازم لقيام المشروعات الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخلياً أو خارجياً.

ب. أهمية التمويل المصرفي

يعتبر التمويل المصرفي في المؤسسة مصدر لضخ الأموال في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية والاستراتجية من قبل المؤسسة، وأن المؤسسة تحتاج إلى مصادر التمويل المختلفة خلال المراحل الإنتاجية المختلفة التي تمر بها.

١. إعداد بناء إستراتيجي للمؤسسة وتفعيله بشكل يعبر عن توجهاتها الرئيسة ورؤيتها المستقبلية.
٢. بناء منظومة متكاملة من السياسات تحكم عمل المؤسسة وتوفر الأسس والقواعد التي يمكن اتخاذ القرارات في ضوئها.
٣. استحداث هياكل تنظيمية تتناسب مع متطلبات الأداء وتقبل التعديل والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية.
٤. بناء نظام متطور لتأكيد الجودة الشاملة وتفعيله بكل مستويات المؤسسة ومكوناتها.
٥. بناء شبكة متكاملة للاتصالات ونظم المعلومات تضم آليات لرصد المعلومات وتوظيفها لدعم اتخاذ القرار.
٦. بناء نظام متطور لإدارة الموارد البشرية يضم آليات وقواعد تخطيط واستقطاب وتكوين الموارد البشرية وتنميتها وتوجيه أدائها.

٧. بناء نظام لإدارة الأداء المؤسسي المتكامل وتشغيله، يتضمن قواعد وآليات تخطيط الأداء المستهدف وتحديد معدلاته ومستوياته وتحديد الأعمال والوظائف المطلوبة لتنفيذه وتقويمه.
٨. بناء نظام لإعداد وتنمية وتطوير القيادات الإدارية الفعالة القادرة على وضع الأسس والمعايير وتوفير مقومات التنفيذ السليم للخطط والبرامج.

ج. أنواع التمويل المصرفي:

يتم تقسيم التمويل المصرفي حسب العديد من معايير التصنيف وأهمها **التصنيف من حيث المدة أوالتصنيف** الزمني (تمويل قصير الأجل، تمويل متوسط الأجل، تمويل طويل الاجل) **وذلك كما يلي:**.

١- القروض قصيرة الأجل: وهي تلك القروض التي تقل مدتها على سنة واحدة وتلجأ المؤسسة إلى القروض قصيرة الأجل لتمويل النشاط، وتمثل هذه القروض معظم قروض البنوك التجارية والتي تعد من أفضل أنواع التوظيف لديها.
٢- القروض متوسطة الأجل: وتتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات وأحياناً سبعة وتمنح بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمؤسسات مثل شراء آلات جديدة بهدف التوسع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج ويتم تقسيم القروض المتوسطة الأجل إلى قروض المدة وقروض التجهيزات.
٣- القروض طويلة الأجل: هي التي تزيد آجالها عن ٧ سنوات وقد تصل إلى (٢٠) سنة وهي توجه لتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل للمؤسسة، مثل الحصول على عقارات "أراضي مباني لمختلف استعمالاتها المهنية" وتلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن الحصول عليها لوحدها، وكذلك نظراً لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على فوائد.

٤- ويري الباحث أنه نظراً لطبيعة هذه القروض أي المبالغ الكبيرة والمدة الطويلة، تقوم بمنح مثل هذه القروض مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.

د. مصادر التمويل المصرفي

١- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات في مرحلة الانطلاق، حيث يعتمد أصحاب المؤسسات على جزء كبير من احتياجاتها التمويلية في البداية على مواردها الذاتية.

٢- ويعرف التمويل الذاتي بأنه اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية المتاحة والمتمثلة في الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلى ما تمتلكه في خزينتها من أصول نقدية سائلة .

٣- ويعرف كذلك على أنه تلك الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل.

٤- ويري الباحث أن التمويل الذاتي يعبر عن استقلالية المؤسسة عن المساعدات الخارجية، فهو العرض الداخلي للنقود المتولد عن نشاط المؤسسة ويتمثل ذلك في الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة وأقساط الإهلاك.

٥- التمويل الخارجي المباشر: يعرف على أنه الائتمان الممنوح للمؤسسات نتيجة شرائها بضاعة دون أن يكون مطلوب منها دفع قيمة مشترياتها نقداً ويكون مسموح لها بدفع قيمة مشترياتها خلال مدة زمنية قصيرة ومن هذا يخرج من مفهوم الائتمان التجاري أي ائتمان غير مرتبط بعمليات شراء أو بيع.

٦- التمويل الخارجي غير المباشر: تعتبر البنوك التجارية المصدر الرئيسي من مصادر التمويل الخارجي للمؤسسات حيث يأخذ التمويل المصرفي دوراً هاماً في إشباع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات، والناتجة عن قصور الموارد المالية المتاحة لديها لمقابلة متطلبات نشاطها وتحقيق أهدافها.

٧- التمويل عن طريق الأسهم: هي صكوك متساوية القيمة غير قابلة للتجزئة وقابلة للتداول بالطرق التجارية وهي تمثل حقوق المساهمين في الشركات التي ساهموا في رؤوس أموالها.
٨- التمويل عن طريق السندات: هو تعهد مكتوب بمبلغ من الدين (القرض) لحامله في تاريخ معين مقابل فائدة مقدرة، وتصدره الشركة أو الحكومة وفروعها بالاكتتاب العام

ويرى الباحث ضرورة أن يحصل توافق بين رغبات الوحدات المقرضة والوحدات المقترضة على شكل ومبلغ القرض حتى بعد حصول الاتصال والتعارف بينهم.

ثانياً: متطلبات الشراكة

إن متطلبات الشراكة الفعالة للقطاعين العام والخاص تسمح بتجنب الإنفاق علي البنية التحتية دون التخلي عن مزايا هذا الإنفاق وقد يتسم هذا الأمر بالجاذبية إلي حد كبير بالنسبة للحكومات التي تواجه قيوداً حالية في الإنفاق، ومن ثم يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تخفف من عبء الإنفاق من الموازنة العامة علي استثمارات البنية التحتية، فالشراكة جيدة التصميم والتنفيذ، تمنح مكاسب وكفاءة في تشييد أصول البنية التحتية وتوفير الخدمات القائمة علي مشاريعها، وبالتالي تقليل التكاليف التي تتحملها الحكومة لتوفير هذه الخدمات.

أ. مفهوم الشراكة:

يعد مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو الترجمة العربية لما يعرف في اللغة الإنجليزية بمصطلح (public private partnership)، أو اختصار (ppp) وبصورة عامة لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الشراكة ويمكن تعريفها كما يلي:

أحد البدائل أو الترتيبات التي بمقتضاها تستطيع الدولة توفير السلع والخدمات العامة التي يقدمها أو يوفرها القطاع العام بنفسه بالتعاون مع القطاع الخاص.

نظام يتم بمقتضاه تمويل أو تشغيل مشروع معين من خلال الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص سواء كانت هذه الشراكة بين الحكومة وشركة خاصة واحدة أو عدة شركات والعلاقة المترتبة علي نماذج الشراكة تعني أن يكون للقطاع الخاص دور أكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وإدارة وتشغيل وصيانة الخدمات العامة .

ويعرف الباحث مفهوم الشراكة بأنه عبارة عن نقل أو مشاركة الإدارة في عملية صنع القرار أو درجة من تبادل المعلومات والتنسيق فهي ترتيبات تعاقدية بين الحكومة والقطاع الخاص في مشروعات معينة يقوم بمقتضاها القطاع الخاص بإمداد الحكومة بالأصول والخدمات التي من المعتاد أن يقدمها القطاع العام.

ب. أهداف الشراكة بين القطاع العام والخاص

١. تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة.
٢. إدخال الإدارة والكفاءات التي لدي القطاع الخاص إلي مجال الخدمات العامة وإشراكه في تحمل المخاطر.
٣. إدخال الابتكارات علي المشروعات وتشغيلها وصيانتها.
٤. إدخال الإدارة والكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلي مجال الخدمات العامة، واشتراكه في تحمل المخاطر.
٥. تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام.
٦. تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية والخدمات العامة بحيث تستطيع التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية.
٧. تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد و بالميزانية المحددة.
٨. إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة.

ج. **مبررات اللجوء إلي الشراكة**

ومن أهم مبررات اللجوء إلي أسلوب الشراكة هى ما يلي: عدم قدرة الحكومات علي تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.

١. حدوث تغييرات متسارعه في الجوانب الاقتصادية للمشروعات.

٢. ظهور ضغوط المنافسة المتزايدة في ظل انخفاض معدلات النمو.
٣. محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدي القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها.
٤. زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد علي الميزة النسبية وعلي مبدأ تقسيم العمل، و من ثم تحقيق عوائد حقيقية أعلي للأموال المستثمرة.
٥. التوسع في هيكل اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية خدمة للصالح العام.

ويرى الباحث أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتم من خلال مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع بناء علي فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط النمو الاقتصادي إذا ما اقتصرت علي الدولة وأجهزتها أو علي القطاع الخاص بشكل منفرد.

د. العوامل الرئيسية لتحقيق شراكة فعالة

١- وجود إطار مؤسسي قانوني: تشير الدراسات الحالة إلي أهمية وجود إطار قانوني سليم يغطي كافة أوجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومع ذلك نظراً لتباين الأعراف القانونية في مختلف البلدان فإن الأطر القانونية للتعامل مع الشراكة بين القطاعين تختلف إلي حد بعيد باختلاف البلدان فعلي سبيل المثال، قد لا تكون هناك قوانين مخصصة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان التي تتعامل وفق إطار قانون عام والنتيجة أن جميع الأحكام تدرج في العقود بحد ذاتها وهو الأمر الذي يؤدي إلي زيادة تكاليف التفاوض بشأن العقود.

٢- إجراءات اختيار وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص: لابد أن يكون قرار إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص عموماً قراراً مطلقاً، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق عملية من مرحلتين تتمثل المرحلة الأولي في اتخاذ قرار بشأن مدي جدارة المشروع علي أساس التخطيط الاستثماري السليم وإجراءات تقييم المشاريع (عن طريق استخدام تحليل التكلفة والعائد مثلاً) ومن الجوانب الحيوية في هذه المرحلة الأولي يتم ترتيب كل المشاريع طبقا للعائدات (الاقتصادية – الاجتماعية) وتحديد ما يمكن أن تتحمله الموازنة العامة ومن ثم ينبغي تنفيذه؛ وتتمثل المرحلة الثانية في اتخاذ قرار بشأن

التعاقد علي المشروع بالطريقة التقليدية أو من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٣- الالتزامات التعاقدية والمخاطر علي الموازنة العامة: تقترن مشاريع البنية التحتية في العادة بمجموعة من المخاطر المختلفة بما في ذلك علي سبيل المثال مخاطر الحصول علي التراخيص المطلوبة وتظهر هذه المخاطر الأساسية أيضا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث تفسح المجال أمام الحكومة لاقتسام مزيد من المخاطر مع القطاع الخاص وفي الوقت نفسه نجد أن سوء تصميم الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد يؤدي إلي تعرض الحكومة لقدر أكبر من المخاطر نظراً لما تنطوي عليه هذه الشراكة من ترتيبات تعاقدية طويلة الأجل.

٤- المحاسبة المالية والإفصاح عن المخاطر علي الموازنة العامة: تعد المعايير المحاسبية الحالية نقطة بداية نحو معالجة أسلوب المحاسبة المتعلق بنشر بيانات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضع إطار لنشر بيانات الموازنة العامة يجمع بيانات التدفقات والأرصدة ويوجه الاهتمام نحو نشر البيانات علي أساس الاستحقاق وإعداد الميزانيات العامة، هذا الإطار مؤهل كذلك لنشر بيانات الشراكة، رغم أنه لا يوفر حالياً تغطية شاملة لمثل تلك العمليات.

ه. متطلبات نجاح الشراكة

يمكن أن تتحقق من خلال ما يلي:

١- دعم سياسي قوى على المستوى القومي: يشجع هذا النشاط علي وجود تصور واقعي مشترك للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف المتوفرة لدى أطراف الشراكة.

٢- تحليل صارم لجدوى المشروع قبل التعاقد: إطار عمل جيد للمشروع (مبنى على مخرجات واضحة)، وإنجازات محددة للتأكد من قدرة الحكومة على تحمل توفير وحدات الدفع المطلوبة مقابل إتاحة الخدمة.

٣- تحليل مفَصَّل لمخاطر المشروع، لكلا الجانبين الفني والتجاري فضلاً عن المخاطر السياسية.

٤- عملية تعاقدية جيدة البناء وشفافة وتنافسية وعقد تفصيلي يتسع لتغييرات معينة في متطلبات المشروع على مدى الزمن.
٥- رغبة عميل القطاع العام "الحكومي" في قبول حلول ابتكاريه وذلك من جانب المتقدمين من القطاع الخاص.
٦- رقابة فعالة وحرفية على مقاول القطاع الخاص من جانب العميل.
٧- اختيار المشروعات المناسبة والإعداد الجيد.
٨- دعم استشاري قانوني وفني ومالي من أخصائيين ذوى خبرة مناسبة
٩- عملية تعاقدية شفافة وجيدة البناء والهيكلة وتنافسية
١٠- متابعة للأعمال في مرحلة التشغيل (١٥-٢٠ سنة أو أكثر)
١١- الإصرار على تفعيل شراكة القطاع العام والخاص والأطراف المعنية (الحكومة والمستثمرين والمقرضين والمستخدمين والعملاء).
١٢- ويرى الباحث من خلال ما سبق أن من أهم متطلبات الشراكة الدراسة الواضحة لمجال العمل وتحليل الجدوى مع توصيف واضح للمخرجات، وفريق متخصص للعمل لديه القدرات والخبرات الكافية لتعاقد ناجح.

الجزء الثالث: منهجية الدراسة والدراسة الميدانية

أولا: أسلوب الدراسة

استخدم الباحث نوعين من مصادر البيانات وذلك كما يلي:

أ- **المصادر الثانوية:** ويمكن تحديد البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة في ضوء مشكلة الدراسة والمتغيرات المتعلقة بها حيث اعتمد الباحث في تكوين الإطار النظري على الكتب العربية والأجنبية، والمجلات والدوريات العلمية، والأبحاث العلمية المتخصصة المنشورة منها وغير المنشورة أيضاً، والتي تناولت موضوع الدراسة أو بعض جوانبها، بالإضافة إلى ذلك اعتمد الباحث على التقارير والنشرات التي تصدر الجهات المختلفة.

وتم الاعتماد على بعض البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة من خلال الرجوع إلى المكتبات، والدراسات والدوريات والنشرات والمقالات، وغيرها من مصادر جمع المعلومات، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة - خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٤-٢٠١٦.

ب- **المصادر الأولية**: تم جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة من العاملين في ديوان الوحدة المركزية للشراكة والبنوك من خلال قائمة الاستقصاء، وذلك للحصول على آرائهم واتجاهاتهم والتي تخدم موضوع الدراسة.

ولقد قام الباحث بإعداد جانب تطبيقي ميداني يعتمد على قائمة استقصاء موجهة لعينة من العاملين في ديوان الوحدة المركزية للشراكة والبنوك ، وذلك لاختبار صحة الفروض الخاصة بالدراسة، بالإضافة إلى إجراء بعض المقابلات الشخصية، ويتضح ذلك على النحو التالي:

١- **قائمة الاستقصاء:** لقد تم تصميم واعداد قائمة الاستقصاء بحيث تشمل كل متغيرات موضوع الدراسة وقسمت إلى جزئين رئيسيين وذلك على النحو التالي:

الجزء الأول: ويتكون من(٩) فقرات.

الجزء الثاني: ويتكون من (١١) فقرة.

٢- **المقابلات الشخصية:** اعتمد الباحث على المقابلة الشخصية عند توزيع استمارات الاستبيان وذلك للإجابة عن بعض الاستفسارات التي قد ترد من المستقصى منهم، وكذلك أيضاً وشرح بعض النقاط والحصول على بعض المعلومات والبيانات والملاحظات والآراء الإضافية من المستقصى منهم والتي لا يمكن الحصول عليها بواسطة الاستبيانات.

٣- **الدراسة التحليلية:** تم تفريغ البيانات من استمارات الاستبيان وتصنيفها وتبويبها لتسهيل عملية تحليلها وتفسيرها، وذلك لاستخلاص النتائج والتوصيات، ولقد تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة لاختبار صحة الفروض.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

١- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بديوان الوحدة المركزية للشراكة والبنوك العاملة في جمهورية مصر العربية، ويبلغ حجم مجتمع الدراسة ١٠٢٣ مفردة، للعام ٢٠١٦.

٢- عينة الدراسة:

اقتصرت الدراسة على عينة من العاملين في ديوان الوحدة المركزية للشراكة والبنوك بجمهورية مصر العربية، ولذا تم اختيار عينة عشوائية طبقية من العاملين بلغت ٢٧٩ مفردة، وذلك طبقًا لجداول حجم العينة عند معامل ثقة ٩٥% ونسبة خطأ ٥%.

ثالثاً: معاملات الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء

أ- **صدق المحكمين:** قام الباحث بعرض قائمة الاستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص في تخصص إدارة الأعمال من أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات، وذلك بهدف التعرف على مدى تنوع وشمولية الفقرات والمحاور التي وضعت لقياس أبعاد الدراسة المختلفة.

ب- **ثبات المقياس:** تبين من معامل الثبات لكل بعد من أبعاد متغيرات الدراسة أن جميع معاملات الصدق هى دالة احصائيا عند مستوى (٠.٥%) وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبيان صادقة لما وضعت له، كما يتبين أن درجة معامل ثبات جميع أبعاد محاور الاستبيان مرتفعة وهذا يعني أن قيمة معامل الثبات لجميع الأبعاد مرتفعة.

رابعا: حدود الدراسة

١- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على العاملين في ديوان الوحدة المركزية للشراكة والبنوك بمحافظة القاهرة الكبرى في جمهورية مصر العربية.

٢- **الحدود المكانية:** طبقت الدراسة على فروع البنوك في محافظة القاهرة الكبرى وديوان الوحدة المركزية للشراكة بجمهورية مصر العربية.
٣- **الحدود الزمانية:** تمت عملية جمع البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة عن الفترة من العام (٢٠١٤- ٢٠١٦).

خامسا: الإحصاء الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية

جدول رقم (١)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للتمويل المصرفي

م.	الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١.	يعمل حجم وطبيعة نشاط المؤسسة دوراً فاعلاً في الموافقة على القرض من خلال دراسة وتقييم ملفات القروض.	4.16	0.46	83.20%	الرابع
٢.	تقوم البنوك بمقارنة النتائج المحققة للنشاط وتعتمد على النسب المالية في قبول طلبات القروض.	4.12	0.77	82.40%	الخامس
٣.	يتم دراسة حجم تعاملات العميل مع البنوك من حيث المخاطر المصرفية وحركة الحساب الجاري.	4.52	0.58	90.40%	الثاني
٤.	توجد نماذج ناجمة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تنفيذ مشروعات الشراكة.	4.24	0.71	84.80%	الثالث
٥.	تمتلك إدارات المنظمات الحكومية الثقافة الكافية لدعم الشراكة مع	2.88	0.77	57.60%	الثامن

	المنظمات غير الحكومية				
٦.	يتم وضع ضوابط للسيطرة على المخاطر التي ترافق العمليات التمويلية في البنوك.	4.56	0.57	91.20%	الاول
٧.	مدى فعالية وجود خطة إستراتيجية تشمل كل المشروعات التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص والحكومة.	3.64	1.06	72.80%	السادس
٨.	يتم إشراك القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات الشراكة	3.48	0.58	69.60%	السابع
٩.	يوجد دور هام للجهات المانحة في تفعيل دور القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات الشراكة.	2.76	0.43	55.20%	التاسع

يتضح من بيانات الجدول السابق أنه جاء ترتيب الأهمية النسبية في الترتيب الأول للفقرة "يتم وضع ضوابط للسيطرة على المخاطر التي ترافق العمليات التمويلية في البنوك" بأهمية نسبية بلغت 91.20% وانحراف معياري 0.57، بينما جاء في الترتيب الأخير الفقرة " يوجد دور هام للجهات المانحة في تفعيل دور القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات الشراكة" بأهمية نسبية بلغت 55.20% وانحراف معياري 0.43.

أ. تحليل فقرات متطلبات الشراكة:

جدول رقم (٢)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية المرتبطة بمتطلبات الشراكة

م.	الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١.	يراعى توزيع التمويل والاستثمارات المحلية اقتصاديا وجغرافيا.	3.84	0.73	76.80 %	الخامس
٢.	تعتبر الشراكة أسلوبا للتعاون بين القطاع العام والمنظمات غير الحكومية.	3.96	0.20	79.20 %	الثالث
٣.	أدت مشاركة القطاع الخاص في البحوث الاقتصادية والاجتماعية إلى وضع أولويات في تنفيذ مشروعات الشراكة.	3.24	0.43	64.80 %	السابع
٤.	تسعي الدولة في إشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الموكلة إليه.	3.40	0.49	68.00 %	السادس
٥.	توجد قاعدة بيانات عن الخدمات المطلوب الشراكة فيها.	2.64	0.48	52.80 %	العاشر
٦.	وضوح تام لملامح البرنامج القومي للشراكة بين القطاعين العام والخاص.	3.24	0.76	64.80 %	الثامن

م.	الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
٧.	توجد جدوى لتشكيل الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.	2.48	0.76	49.60 %	الحادي عشر
٨.	يحدد البنك نوع التسهيلات التمويلية بناء على أولوية السلع والخدمات المقدمة.	4.00	0.63	80.00 %	الثاني
٩.	تلتزم البنوك بتوجيه التمويل والاستثمار في القطاعات الاقتصادية طبقاً لأولويات التنمية الاقتصادية.	2.96	0.87	59.20 %	التاسع
١٠	استخدام الضمانات المقدمة عند تعثر العملاء.	3.92	0.27	78.40 %	الرابع
١١	دور حجم القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات الشراكة.	4.16	0.46	83.20 %	الاول

يتضح من بيانات الجدول السابق أنه جاء ترتيب الأهمية النسبية في الترتيب الأول الفقرة "دور حجم القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات الشراكة" بأهمية نسبية بلغت 83.20% وانحراف معياري0.46، بينما جاء في الترتيب الأخير الفقرة توجد جدوى لتشكيل الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص بأهمية نسبية بلغت 49.60% وانحراف معياري 0.76.

سادساً: اختبار فرض الدراسة

ينص الفرض الرئيس للدراسة والذي تم صياغته في صورة الفرض العدم على أنه:

لا يوجد آثر ذو دلالة احصائية للتمويل المصرفي على توفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ولاختبار هذا الفرض قام الباحث بعدد من الاختبارات وذلك على النحو التالي:

أ. معامل الارتباط

يبين الجدول التالي معامل الارتباط بين التمويل المصرفي كمتغير مستقل ومتطلبات الشراكة كمتغير تابع.

جدول رقم (٣)

مصفوفة الارتباط لفرض الدراسة

المتغير المستقل	معامل الارتباط	المعنوية	المتغير التابع
التمويل المصرفي	٠.٨٤٨	٠.٠٠٢	**متطلبات الشراكة**

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بين التمويل المصرفي ومتطلبات الشراكة.

ب. تحليل التباين ANOVA Test

جدول رقم (٤)

تحليل التباين لفرض الدراسة

المتغير	البيان	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار ف	
				القيمة	المعنوية
التمويل المصرفي	الانحدار	٣٣٢٩.٠١٦	٣٣٢.٩٠١	١٩.١٤٣	٠.٠٠٠٦
	البواقي	٦٢.١٠١	١٨.١٤١		

يتضح من خلال الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين التمويل المصرفي ومتطلبات الشراكة، ويظهر ذلك من خلال قيمة "ف" وهى دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٠.٠٥ وتدل على صحة وجوهرية العلاقة بين المتغيرين وجودة الإطار وصحة الاعتماد على نتائجه بدون أخطاء.

ج. معامل التحديد

جدول رقم (٥)
معامل التحديد لفرض الدراسة

المتغير	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
التمويل المصرفي	٠.٧١٩	٠.٧١٦	٠.٨٠٥

يوضح الجدول السابق أن معامل التحديد R^2 = ٠.٧١٩ وهو ما يعني أن التمويل المصرفي يفسر متطلبات الشراكة بنسبة ٧١.٩% ، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية، بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

د. معاملات النموذج

جدول رقم (٦)
تحليل نتائج الانحدار لفرض الدراسة

المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	المتغير التابع
التمويل المصرفي	٠.٨٤٨	٠.٠٣٣	٠.٨٤٨	١٧.٢٢	متطلبات الشراكة

يظهر من خلال الجدول السابق أن قيم اختبار "ت" لجميع عبارات متغير التمويل المصرفي ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ويبين هذا قوة العلاقة الانحدارية بين التمويل المصرفي ومتطلبات الشراكة.

ونستنتج من الجداول السابقة ما يلي:

- كان مستوى الدلالة الخاصة بكل من معامل الارتباط ومعامل الانحدار أقل من قيمة ٠.٠٥ مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي ومتطلبات الشراكة .
- كانت إشارة معامل الارتباط موجبة مما يعني أنه توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي ومتطلبات الشراكة.
- كانت قيمة مستوى المعنوية لاختبار معادلة الانحدار ككل ANOVA(اختبار ف) أقل من قيمة مستوى الدلالة ٠.٠٥ مما يعني إمكانية الاعتماد على نموذج الانحدار المقدر وبالتالي إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.
- قيم معامل Beta تشير إلى أن التمويل المصرفي يؤثر في متطلبات الشراكة بنسب مختلفة وهذا التفسير لا يمكن أن يرجع إلى الصدفة.

مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل أي أنه:
يوجد آثر ذو دلالة احصائية للتمويل المصرفي على توفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الجزء الرابع: النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

١- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين التمويل المصرفي وتوفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بجمهورية مصر العربية.

٢- بينت الدراسة أن هناك أثر ودور هام لتوافر التمويل المصرفي على تحقيق متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بجمهورية مصر العربية.

٣- استنتجت الدراسة محدودية الاستخدام للتمويل المصرفي بالشراكة نتيجة لوجود مجموعة من المعوقات التي تحد من قدرة البنوك على استخدام بعض الصيغ وضعف دورها في دعم القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات الشراكة.

٤- استنتجت الدراسة وجود جدوى لتشكيل الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وأن وجود هيكل واضح لها يعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها نجاح مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ثانياً: التوصيات:

١- ضرورة الاهتمام بطبيعة العلاقة الايجابية بين التمويل المصرفي وتوفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بجمهورية مصر العربية.

٢- الاهتمام بالدور الهام لتوافر التمويل المصرفي على توفير متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جمهورية مصر العربية.

٣- العمل على زيادة استخدام التمويل المصرفي بالشراكة وتخفيف المعوقات التي تحد من قدرة البنوك على استخدام بعض الصيغ وضرورة زيادة دورها في دعم القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات الشراكة.

٤- ضرورة العمل على تطوير الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وأن يتم يتوفر لها هيكل واضح مما يساهم بدرجة كبيرة في نجاح مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المراجـــع

مراجع باللغة العربية:

- صكبان خليل رشيد الشمري، التمويل المصرفي لمشروعات البنية الأساسية بنظام مشاركة القطاع العام والخاص رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.
- ناصر فضل الله عوض شغلان.الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى اقامة مشروعات البنية الاساسية: دراسة للاقتصاد الليبى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.
- هيثم يسن عبد الرحيم حسن، عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، ٢٠١٧.
- حمزة الشيخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة،عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص. ٢٠.
- صلاح الدين السيسي، قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية، القاهرة، لم يتم تحديد جهة النشر، ٢٠٠٤، ص. ١٤.
- عادل حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٤، ص. ٢٢.
- عبد الواحد سليمان، الائتمان التجاري والتسهيلات المصرفية وكيفية الحصول عليه، الإسكندرية، لم يتم تحديد جهة النشر، ٢٠٠٦، ص. ٤٠.
- عبد الواحد سليمان، الائتمان التجاري والتسهيلات المصرفية وكيفية الحصول عليه، الإسكندرية، لم يتم تحديد جهة النشر، ٢٠٠٦، ص. ٤٠.
- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص. ١٠٣.
- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٠، ص. ١١٣.
- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص. ٨٩.
- مصطفى رشيد شيحة، النقود والمصارف والائتمان، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشروالتوزيع، ٢٠٠٢، ص.١٨٦.
- نظير رياض محمد الشحات الإدارة المالية، المنصورة، المكتبة العصرية، ٢٠٠١، ص . ٢٢١.

- **سيد الهواري، الإدارة المالية، القاهرة، مكتبة عين شمس، الطبعة السادسة، ٢٠٠٦، ص. ٣٢٩.**
- **عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاع العام والخاص، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٦.**
- **إسماعيل حسين ، تمويل وإدارة البنية الأساسية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧، ص. ٥٣.**

– مراجع باللغة الانجليزية:

- **Jeremy Greenwooda, Juan M. Sanchezb, Cheng Wangc, Quantifying the impact of financial bank development on economic development, Review of Economic Dynamics, Vol. 16, No. 1, 2014, pp. 194-215.**
- **Meng-Wen Wu, Chung-Hua Shen, Corporate social responsibility in the banking industry: Motives and financial banking, Journal of Banking & Finance, Vol. 37, No. 9, 2014, pp. 3529-3547**
- **Virgemarie A. Salazar, Jovito Jose Katigbak, Financing the Sustainable Development Goals Through Private Sector Partnership, Center for International Relations and Strategic Studies, Vol. 3, No. 10, 2016**
- **Elisa Villani, Luciano Greco, Nelson Phillips, Value Creation in Public-Private Partnerships: A Comparative Case Study, Journal of Management Study Vol. 54, No. 6, 2017, pp. 876–905.**
- **Lambke Smith, Financial Accounting A Decision Making Approach , John Wiley & Sons Inc., New York , 2009 , p.569.**
- **Thomas Oestreich, Frank Tendijk, "Management Excellence: Tomorrow's Leaders Will Get Ahead", Leadership Skills Journal, Vol. 2, No. 3, 2008, p. 9.**

- **Slinky Joseph, Commercial Bank Financial Management, Mac Milan Publishing, New York, 2003.**
- **Joseph Fana, John Weib, Xinzhong Xuc, The role of bank financing in economic development, Journal of Corporate Finance, Vol. 17, No. 2, 2011, p. 207.**
- **Ogilo Fredrick, The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, African Management Review, Vol. 3, No. 1, 2013.**
- **Ogilo Fredrick, The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, African Management Review, Vol. 3, No. 1, 2013.**
- **Snezana Hristova, Elena Klisarovska, "An Designing Public-Private Partnership in Macedonia: Designing Crisis-Resilient Strategy", Development Economics: Regional & Country Studies Journal, Vol. 3, No. 3, 2013..**
- **Claudio Borio, Leonardo Gambacorta, Boris Hofmann, The influence of monetary financing bank policy on profitability bank, International Finance Journal, Vol. 20, No. 1, 2017, pp. 48.**
- **Ogilo Fredrick, The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, African Management Review, Vol. 3, No. 1, 2013.**
- **Ogilo Fredrick, The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, African Management Review, Vol. 3, No. 1, 2013.**
- **Snezana Hristova, Elena Klisarovska, "An Designing Public-Private Partnership in Macedonia: Designing Crisis-Resilient Strategy", Development Economics: Regional & Country Studies Journal, Vol. 3, No. 3, 2013..**

Claudio Borio, Leonardo Gambacorta, Boris Hofmann, The influence of monetary financing bank policy on profitability